

دلواسلم العتيق ثم مات في سنة الف الف المسم لواسلم الدين الكافر ثم مات العتيق  
 مسلم فالعقوبات بينهما وهذه المسألة تخرج ايضا عن الوارثين بولادته ولا يخرج  
**فهمان** احداهما الذي يرثون بالولاء من عصبات المهق بشر ثوب  
 ترتيب عصبات النسب لكن الاظهر ان اخا المهق وابن اخيه بقدمان  
 على حدة الثاني لو اشترت امرأة اباهما فتعق عليها ثم اعتق الاب عبد  
 ومات ثم مات عتيق جده والمهق عصبته بالنسب قبل ان يعتق له من  
 البنت لانها معتقة المهق فخرج عن عصبته بالنسب وهذه قبل اخطا  
 فيها اسم مائة فاجن عن المتفق فتسب مسالة القضاء وصوره بعضهم  
 مسالة القضاء عما لو اشترى ابن وابنة اباهما فتعق عليها ثم اعتق عبد  
 ومات العتيق بعد موت الاب عنهما فبئذ لا يرثون البنت لان عصبته  
 المهق بالنسب وغلط فيها اسم مائة فاجن فقال ارث العتيق بينهما  
 وفي الولاء مباحث كثيرة ذكرت اكثرها في شرح الترتيب **الباب**  
**الثالث** في قسمه التركات وهي التمتع المقصودة بالذات في علم الوارثين  
 وما تقدم في سبيلها وهي منسوبة على اربعة اعداد المتناسبات التي  
 هي اصل كبير في استخراج المهورات وهي مذكورة في كتب الحساب  
 وذلك ان نسبة الكل وارث من نصيب المسألة الى نصيب المسألة  
 كنسبة ماله من التركة الى التركة اذ اخرج من ذلك فتارة تكون التركة  
 مما لا يمكن قسمه كالاعتقالات والمجوات فان بقدر تلك النسبة تكون حصته  
 المشهوره فهو محض والاولى مراعاة ذلك البلد ولو وجه بينهم كان  
 بقول مثلا للام النسوس اربعة قرام يبط لكان اولى وتارة تكون التركة  
 مما يمكن قسمه او اس بيد كالعتق وما يقدر بالوزن او الكيل والعراوين  
 او قيمه مما لا يمكن قسمه او اس بد قسمه او ما يمكن قسمه بالقرابيط  
 فيقدر مخرج القراط وهو اربعة وعشرون كتر كتر مقدارها اربعة وعشرون  
 دينا واما في هذه الصور كلها ان كانت التركة ما نزل للتصحيح والام  
 واضح فلا يحتاج لعل كسب حصة بنت وابوين والتركة عبد مثلا او  
 اربعة وعشرون دينا فان تصح المسألة من اصلها اربعة وعشرون  
 للزوجة ثلاثة والبنت اثني عشر وللادم اربعة وللاب خمسة ومخرج القراط  
 والتركة

والتركة مساوكل منها التصحيح فللزوجة ثلاثة قرام يبط من العبد او ثلاث  
 دنانير والبنت اثني عشر قراما من العبد او اثني عشر دينا وللادم  
 اربعة قرام يبط من العبد او اربعة دنانير وللاب خمسة قرام يبط من  
 العبد او خمسة دنانير وان كانت غير مساوية لمخرج المسألة في قسمه  
 التركة خمسة اوجه بل اكثر الوجوه الاول وهو المشهور ان تقرب  
 نصيب كل وارث من التصحيح في التركة او يخرج القراط وتقسيم الحاصل  
 على التصحيح يخرج ماله لك الوارث في المباحة وهو زوج وام وابنت  
 شقيقة اولاد لو كانت التركة عظام او اربعة وعشرون دينا او افاضل  
 المسألة ستة وعشرون دينا ومنها تصح كما تقدم فاضرب الزوج  
 ثلاثة في اربعة وعشرون دينا يخرج القراط او عدد الدنانير يحصل اثنان  
 وسبعون فاضمها الى الثانية يخرج تسعة فلزوج تسعة قرام يبط في  
 العظام او تسعة دنانير وللأخت كذلك واضرب للام اثنان في اربعة  
 والعشرين واقسم الحاصل وهو ثمانية واربعون على الثمانية يخرج لها  
 ستة قرام يبط في العظام او ستة دنانير ومنها وهو اصل الوجه وهو  
 اعلمها فتعاقب ثمانية فيما لا يمكن قسمه ايضا ان تنسب كل حصته من المخرج  
 اليه وتاخر من التركة او يخرج القراط بذلك النسبة في المثال المذكور  
 انسب للزوج حصته وهو ثلاثة الى ثمانية مصلح المسألة تكون ربعا ونعنا  
 فله ربع الاربعة والعشرين وثمنها وذلك تسعة قرام يبط او ثمانية وان  
 شئت قلت له ربع التركة وثمانها وللأخت كذلك وانسب للام ثلثين الى  
 ثمانية كمن ربعا فلها ربع الاربعة والعشرين وستة دنانير او قرام يبط  
 وان شئت قلت لها ربع التركة ومن اراد مع زيادة الاوجه مع زيادة فعله  
 بكتابتها شرح الترتيب فقد ثبت فيه من ذلك بالحق الاحباب والله اعلم  
**الباب الرابع** في المسائل المتعلقة وهي كثيرة وقد تقدم منها الخواص  
 وتعيينات بالقرابيط والنصيبين والمباذلة والمنسوبة والاكثر رية والديفان  
 الصغرى وام الغنى زوج والغنى والمنسوبة والخبز والمماصنية ومسألة الاعتق  
 والنسب والحرف والقوات والعشيرة والعشيرة بنسبة ومختصرة من يد ونسب عينية من يد  
 المردعة ومسألة العضاة ومنها الذاقض وهو التي نقصت مذهب ابن عباس